

الأردن: تدابير أمنية جديدة تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان

أعربت منظمة العفو الدولية في تقرير جديد أصدرته اليوم تحت ، الأردن: التدابير الأمنية تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان عن قلقها إزاء وضع قوانين جديدة توسع نطاق "الإرهاب" وتعريفه وتقرض قيوداً إضافية على حرية التعبير والصحافة.

وصدرت القوانين بموجب مرسوم ملكي عقب NN سبتمبر/أيلول، من دون أن تمر عبر البرلمان الأردني. وتشكل جزءاً من اتجاه مثير للقلق وتأتي في أعقاب قوانين جديدة إضافية بدأ العمل بها في أغسطس/آب OMMN وتحد من حقوق التجمع وحق المعارضين السياسيين في الاستعانة بمحام.

وقالت منظمة العفو الدولية إن "التدابير الأمنية الجديدة تُجرّم الأنشطة السلمية غير المرتبطة بالعنف النابع من دوافع سياسية ويجب تعديلها فوراً كي تتماشى مع معاهدات حقوق الإنسان التي يشكل الأردن دولة طرفاً فيها."

ويتسم التعريف الجديد "للإرهاب"، المشابه لتعريف "الإرهاب" الوارد في المادة الثانية من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، بالغموض الشديد ويمكن تفسيره على أنه يتضمن الضرر الطفيف الذي تسببه المظاهرات السلمية، وبالتالي يشكل خطراً على حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير.

كما دعت المنظمة الحكومة الأردنية إلى وضع حد لممارسة الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي والتي تهيئ الظروف التي يمكن فيها حدوث التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

وقد تم اعتقال عشرات الأشخاص عقب NN سبتمبر/أيلول، معظمهم بشأن المظاهرات التي جرت احتجاجاً على مقتل الفلسطينيين خلال الانتفاضة الحالية وعلى قصف أفغانستان.

وقال ثلاثة رجال قبض عليهم على أثر مظاهرة جرت في سبتمبر/أيلول الماضي إنهم احتُجزوا مدة تصل إلى ستين يوماً في الحبس الانفرادي، وحرّموا من حق مقابلة محامين أو أفراد العائلة، وتعرضوا للكم والصفع والركل خلال الاستجواب. وبحسب ما ورد حرّم اثنان من الرجال من النوم طوال عدد من الأيام.

ويستشهد التقرير بحالات أخرى للاعتقال المطول بمعزل عن العالم الخارجي والحبس الانفرادي والتعذيب.

ويرجى زيارة موقع الإنترنت: <http://www.web.amnesty.org/ai.nsf/index/mde160012002>.

انتهى

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم:

+QQ OM TQNP RRSS

منظمة العفو الدولية: Easton St. London WC1X 0DW N. موقع الإنترنت: <http://www.amnesty.org>